المقدمة

تعددت طرق النحويين واللغويين في تأويل ما لم يأتِ موافقًا للقواعد النحوية في نصوص فصيح الكلام، وكان من هذه الطرق الحكم بالحذف على بعض أركان الجملة. أو الحكم بزيادة بعض ألفاظها، أو الحكم بالتقديم والتأخير حسب المراتب النحوية، أو تضمين الفعل لمعنى فعل آخر، أو القول بنيابة بعض الحروف عن بعض.

وكان من هذه الطرق التي لجأ إليها النحويون واللغويون أيضًا ما اصطلح عليه عندهم بـ (حمل النقيض على النقيض)، وهذا ما تُشير إليه كلمة (حَمْل) إذ هي إحدى الألفاظ والكلمات المرادفة لكلمة (تأويل)، وربّما استعملوا (إلحاق النقيض بالنقيض). وكانت هذه الطريقة من أقل الطرق استعمالا ولجوءًا إليها.

وغالبًا ما يُستعمل هذا المصطلح لبيان العلة النحوية واللغوية عندما يتعدّى فعل بغير الحرف الذي اشتهر تعدّيه به، أو استعمال أداة بغير ما أُشتهرت به من الاستعمال، ولاسيّما عند العلماء الذين عُرف عنهم الاهتمام بالعلل النحوية.

قال ابن الشجري(ت٥٤٢هـ) في أماليه: ((**ومن شأن العرب أن تحمل الشيء على الشيء، مع** حصول أدنى تناسب بينهما، حتى أنهم قد حملوا أشياء على نقائضها))[1].

بل ربّما أطلقت العرب اللفظ وأرادت نقيضه وعليه حُمل قوله تعالى: ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴾ { **الدخان**: ٤٩}، **أي**: ذق إنك أنت الذليل المهين، إلا أنه جاء على جهة **الاستخفاف** والتحقير[2]، وكذلك قوله تعالى على لسان قوم شعيب عليه السلام: ﴿ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ﴾{هود:٨٧}، قيل معناه: أنت السفيه الغوي؛ لأنهم إنما قالوا ذلك استخفافاً به .

ومن النحويين من ذهب إلى أبعد من ذلك حين حمل المحذوف على نقيضه المذكور، قال أبو حيّان الأندلسي(ت٧٤٥هـ): ((حذف الشيء تارة يكون لدلالة موافقه عليه...، وتارة يكون لدلالة خلافه أو ضده أو نقيضه فمن ذلك قوله **تعالى**:﴿وَلَهُۥ مَا سَكَنَ فِى ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾{**الأنعام**:١٣}، **قالوا**: تقديره ما سكن وما تحرك. وقوله تعالى:﴿ وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَٰبِيلَ

تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ ﴾{النحل:٨١}،قالوا: الحرّ والبرد... وهذه الآية من هذا القبيل، يستدلّ على حذف النقيض بإثبات نقيضه، ودلالة النقيض على النقيض كدلالة النظير على النظير))[٣].

وبمثل ذلك صرّح السمين الحلبي إذ قال: ((يستدلّ على حذف النقيض بنقيضه كما يستدلّ على حذف النظير بنظيره، (أمرته فأساء إلي) ليس المعنى: أمرته بالإساءة بل أمرته بالإحسان))[٤].

وكان حديث النحويين عن حمل النقيض على النقيض يأتي اضطرارًا كما قلنا سلفًا ،أي: عندما تصطدم القواعد بالنصوص فيبحثون لذلك عن مخرج يُعيد النصّ إلى أصل القاعدة، وفي أيّ أسلوب من أساليب التأويل وجدوا ضالتهم قالوا به؛ ولهذا كثرت عندهم أسباب التأويل وطرقه، علمًا أن مما يكاد يتفق عليه جميع أهل اللغة والنحو أن التأويل لا يُلجأ إليه إلا عند الضرورة، وأنه متى أمكن العدول عنه فهو أولى.

ونحن ها هنا نحاول الوقوف على تعريف هذا المصطلح ، ومَنْ قال به من العلماء؟، وهل من سبيل للاستغناء عن هذا المصطلح دون الإخلال بما تعارف عليه النحويون من القواعد؟ .

واتخذت من القرآن الكريم ميدانًا لهذه الدراسة، إذ هو كتاب الله المقدّس الذي تكفل الله عزّ وجلّ بحفظه، وبحفظه حُفظت العربية؛ ولأجله كانت علوم اللغة العربية، فهو يُمثل القمة في سماع اللغة.

وقد اقتضى منهج البحث في هذا الموضوع أن يكون في ثلاثة مباحث تسبقها مقدمة وتتبعهما خاتمة بيّنت فيها ما توصلت إليه من نتائج.

فخصصت المبحث الأول للحديث عن حمل النقيض على النقيض في الأفعال، في حين خصصت المبحث الثاني للحديث عن حمل النقيض على النقيض في الأسماء، والثالث للحديث عن حمل النقيض على النقيض في الأدوات.

وقد حرصت أن يأخذ الجانب التطبيقي من النصوص الحيّز الأكبر من البحث لأنه يمثل السماع وهو المعنيُّ بالدرجة الأولى، كما سنبيّن ذلك في ثنايا البحث، والله وليّ التوفيق.

تمهيد:

تعريف (النقيض) لغة واصطلاحًا:

تعريفه لغة: (النّقض) في كلام العرب هو الإفساد والهدم ، جاء في معجم العين: ((نَقَضَ: النَّقْضُ: إفساد ما أبرمت من حبل أو بناء، والنِّقْضُ: البناء المنْقُوضُ، يعني: اللبن إذا خرج منه))[٥].

كما يأتي (النّقض) بمعنى الصوت، قال الجوهري(ت:٣٩٣هـ): ((النّقض: نقض البناء والحبل والعهد. والنُّقاضة: ما نقض من حبل الشَّعْر. والمناقضة في القول: أن يتكلم بما يتناقض معناه. والنقيضة في الشّعر: ما ينقض به...والإنقاض: صويت مثل النَّقر. وإنقاض العَلَك: تصويته، وهو مكروه. وأنقض الحمل ظهره، أي: أثقله. وأصله الصوت، ومنه قوله تعالى قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ ٱلَّذِيٓ أَنقَضَ ظَهۡرَكَ﴾{الشرح:٣}. والنقيض: صوت المحامل والرحال))[٦].

وقد يأتي (النقيض) بمعنى مُطْلَق الصوت، قال ابن منظور(ت:٧١١هـ): ((النقيض الصوت. ونقيض السقف: تحريك خشبه. وفي حديثهرقل: (وقد تَقَضت الغرفة)[٧]، أي تشققت وجاء صوتها))[٨].

وذكر الزمخشري (ت:٥٣٨هـ) المعنى المجازي لكلمة (نَقَضَ) وذلك عند استعمالها في الأشياء المعنوية فقال:((ومن المجاز: نقض العهد. وناقض قولُهُ الثاني الأولَ. وفي كلامه تناقض. وهذا نقيض ذاك ،أي: مناقضه. وتناقض القولان والشاعران، وناقض أحدهما الآخر، أي: يقول قصيدة فينقض صاحبه عليه. وهذه القصيدة نقيضة قصيدة فلان. ولهما نقائض، ومنه: نقائض جرير والفرزدق))[٩].

أما تعريفه اصطلاحًا: أما تعريف (النقيض) اصطلاحًا فلم يبتعد عن معناه اللغوي، فقال الرماني(ت:٣٨٤هـ) في تعريفه: ((النقيض هو المنافي لما نافاه بأنهما لا يجتمعان في الصحة، وهو على وجهين أحدهما على طريق الإيجاب والآخر على طريق السلب نحو: موجود معدوم ، واللاحيّ موجود ليس بموجود))[١٠].

وعرّفه التهانوي (ت: بعد ١١٥٨هـ) بقوله: ((قال العلماء النقيضان الأمران المتمانعان بالذات،أي: الأمران اللذان يتمانعان ويتدافعان بحيث يقتضي لذاته تحقّق أحدهما في نفس الأمر

انتفاء الآخر وبالعكس كالإيجاب والسّلب فإنّه إذا تحقق الإيجاب بين الشيئين انتفى السّلب وبالعكس))[11].

وجاء تعريفه في معجم اللغة العربية المعاصرة: ((نقيض: مخالف ومعارض، هذا القول نقيض ذاك، الخير نقيض الشر،على النقيض من هذا بخلافهعلى عكسه، هما على طرفي نقيض: مختلفان، متناقضان. والنقيضان: ما لا يجتمعان في شيء واحد مثل أبيض وأسود))[12].

أقوال العلماء فيه:

سلك جمهور أهل اللغة والنحو مسلكاً اتجهوا فيه إلى جواز حمل النقيض على النقيض، ويدل على ذلك ما يرد في تطبيقاتهم اللغوية والنحوية من توجيهات وتأويلات تفصح عن مرادهم ، وغالبًا ما يعمدون إلى بيان رأيهم فيه بقولهم: ((وهم يحملون النقيض على النقيض))[13]، **أو** ((**والعرب تُجري الشيء على الشيء**))[14].

ونسب ابن جني (ت ٣٣٧هـ) القول بجوازه إلى سيبويه والكسائي[15] **إذ قال**: ((**لما كان** (رضيت) **ضد** (**سخطت**) **تُعدِّيَ** رضيت بـ (**على**) **حملاً** للشيء على نقيضه؛ كما يحمل على نظيره. وقد سلك سيبويه هذه الطريق في المصادر كثيرًا، **فقال**: **قالوا كذا كما قالوا كذا**، وأحدهما ضد الآخر))[16]. وبينه ابن جني أيضاً بأن : ((**العرب قد تجري الشيء مجرى** نقيضه))[17].

وقال شهاب الدين الخفاجي(ت:١٠٦٩هـ) عنه: ((وحمل النقيض على النقيض حسنٌ وطريقة مسلوكة))[18].

ووصفه أبو البقاء الكفوي(ت:١٠٩٤هـ) بأنه قليل ،فقال: ((الفعل قد يكون متعديا في معنى لازم نحو: كلمته وقلت له، والحمل على النقيض قليل))[19].

وقال عنه أبو الثناء الآلوسي(ت:١٢٧٠هـ): ((وحمل والنقيض على النقيض شائع))[20].

علة حمل النقيض على النقيض:

ظهرت علة المحمول على النقيض عند **السكاكي**(ت:٦٢٦هـ) من خلال الحضور الذهني للأشياء المتلازمات حضوراً يفضي إلى تلازمهما عقلاً ، فقال: ((حمل النقيض على النقيض

باب واسع، وله مناسبة وهي أن النقيضين غالباً ما يتلازمان في الخطور بالبال والشاهد له تلازم الوجدان))[٢١].

كما علّ ابن يعيش(ت:٦٤٣هـ) وروده من خلال توافقهما في العمل من جهة الإعراب في حالتي الإثبات والنفي فقال: ((وحق النقيض أن يُخرّج على حدّ نقيضه من الإعراب، نحو: (ضربت زيدًا)، و(ما ضربت زيدًا)، فقولك: (ضربت زيدًا) فعل وفاعل ومفعول، وقولك: (ما ضربت زيدًا) نفى لذلك، ومع ذلك فقد أعربته إعرابه من حيث كان نقيضه يشعر بمعنى الرفع له))[٢٢].

المبحث الأول

(ما حُمل على نقيضه في الفعل)

لجأ النحويون إلى حمل بعض الأفعال على نقائضها لتبرير ما كانوا قد أصلوه من تخصيص كل فعل بحرف أو أكثر للتعدي ؛ وذلك بناء على قاعدة الأصل والفرع التي افترضوها، فإذا جاء الفعل متعديًا بحرف غير الذي عُهد تعديه به التمسوا لذلك مخرجًا، وكان من جملة هذه المخارج هو حمل الأفعال أو ما اشتُقّ منها على نقائضها في التعدي، وقد جاء في القرآن الكريم بعض ما حمل على ذلك منها:

١ – حَمْلُ الفعل (أحْسنَ) على الفعل (أساءَ):

يتعدى الفعل (أحسن) بحرف الجر (إلى) كما هو مذهب بعض المفسرين والنحويين كقوله تعالى: ﴿وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾{القصص: ٧٧}[٢٣]. إلا أن هذا الفعل ورد في آيات أخر متعديًا بالباء كما في قوله تعالى:﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِىٓ إِذْ أَخْرَجَنِى مِنَ ٱلسِّجْنِ ﴾{يوسف:١٠٠}، وقوله تعالى:﴿وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ﴾ {النساء: ٣٦}.

وقد عمد بعض المفسرين والنحويين إلى تخريج هذه الآيات وأمثالها من خلال تأويل الفعل (أساء) الذي يتعدى تارة بالباء وتارة بـ(إلى) على نقيضه، أو أن يكون الفعل (أحسن) ضُمّن معنى الفعل (لطَفَ)[٢٤].

قال ابن الشجري(ت٥٤٢هـ): ((فإن قيل: إن (أحسن) إنما يتعدى بـ(إلى) كما قال تعالى:﴿وَأَحۡسِن كَمَآ أَحۡسَنَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَ﴾{القصص: ٧٧}، قيل: إنه قد يُعدى أيضاً بالباء، كما جاء في التنزيل:﴿وَقَدۡ أَحۡسَنَ بِيٓ إِذۡ أَخۡرَجَنِي مِنَ ٱلسِّجۡنِ﴾{يوسف:١٠٠}، وكذلك نقيضه، عدته العرب تارة بـ (الباء)، وتارة بـ(إلى) فقالوا: أسأت إليه، وأسأت به، قال كثير[٢٥]:

أسِيْئِي بنا أو أحْسِني لا مَلُوْمَةً لَدَيْنَا ولا مَقْلِيَّةً إنْ تَقَلَّتِ))[٢٦].

ونرى أن يكون ذلك من باب التوافقات في الاستعمال اللغوي وليس من باب حمل بعض على بعض ، فإن الفعلين (أحسن) و(أساء) يتعديان بـ(إلى) وبالباء.والحكم على أحدهما أنه أصل في الاستعمال والآخر فرع أمر لا يمكن القطع به، والأسلم في ذلك أن يحمل الأمر على الكثرة والقلة في الاستعمال، ولن يُخلّ ذلك في اللغة بشيء ويبقى كلٌّ على بابه وأصله على نحو ما ذكره أبو حيان في كلامه على تعدّي الفعل (جَنَحَ) في قوله تعالى:﴿ وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلۡمِ فَٱجۡنَحۡ لَهَا وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۚ ﴾ {الأنفال:٦١} إذ قال: ((وجنح يتعدى بإلى وباللام))[٢٧]. ولا بأس أن يُلمح المعنى الجديد الذي تحصّل من الفعل والحرف المُعدّى به.

كما صرّح بذلك غير واحد من النحويين فقال أبو علي الفارسي(ت:٣٧٧هـ): ((وأحسن: يصل بالباء كما يصل بـ(إلى)، يدلك على ذلك قوله:﴿وَقَدۡ أَحۡسَنَ بِيٓ إِذۡ أَخۡرَجَنِي مِنَ ٱلسِّجۡنِ ﴾ {يوسف:١٠٠} كما تعدّى بـ(إلى) في قوله: ﴿وَأَحۡسِن كَمَآ أَحۡسَنَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَ﴾{القصص:٧٧}))[٢٨].

ويُستأنس هنا بقول الدكتور عبده الراجحي عن استعمال الحروف: ((إنّ الحرف نفسه يؤثر في الأسماء والأفعال؛ بحيث يغير معانيها أو يقلبها إلى النقيض، وأقرب مثل على ذلك قولنا: (رغب في)، و(رغب عن)، واستعمال حروف الجرّ استعمال سماعي في اللغات جميعها))[٢٩].

٢- حَمْلُ الفعل (أسرّ) على الفعل (جهر):

وصف بعض المفسرين والنحويين حرف الجر (الباء) في قوله تعالى:﴿تُسِرُّونَ إِلَيۡهِم بِٱلۡمَوَدَّةِ ﴾

{الممتحنة:١} بأنه زائد ؛ لأن الكثير في استعمال الفعل (أسرّ) أن يتعدى بنفسه[٣٠]. في حين ذهب آخرون إلى أن الفعل (أسرّ) حُمل على نقيضه (جهر) الذي يتعدى بالباء، نقل ذلك صاحب كتاب النحو الوافي عن ابن جني فقال: ((ونقل عن ابن جني قوله: ألا ترى أنهم حملوا النقيض على نقيضه، فعدوه بما يتعدى به، كما عدوا: (أسر) بالباء، حملاً على (جهر) ...))[٣١].

في حين يذهب أهل اللغة إلى أن الفعل (أسرّ) من الأضداد فيكون بمعنى (أخفى) ويكون بمعنى (أظهر)، قال الراغب الأصفهاني(ت:٥٠٢هـ):((الإسرار: خلاف الإعلان، قال تعالى: ﴿وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾{إبراهيم:٣١}، وقال تعالى:﴿وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ {التغابن:٤}،وقال تعالى: ﴿وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُواْ بِهِۦٓ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾الملك: ١٣}، وقوله تعالى:﴿تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَأَنَا۠ أَعْلَمُ بِمَآ أَخْفَيْتُمْ وَمَآ أَعْلَنتُمْ﴾{الممتحنة:١}، أي: يطلعونهم على ما يُسِرّون من مودتهم، وقد فُسّر بأن معناه:يُظهرون، وهذا صحيح، فإن الإسرار إلى الغير يقتضي إظهار ذلك لمن يُفضَى إليه بالسرّ، وإن كان يقتضي إخفاؤه عن غيره، فإن قولهم: أسررت إلى فلان يقتضي من وجهٍ الإظهار، ومن وجهٍ الإخفاء، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِنِّيٓ أَعْلَنتُ لَهُمْ وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ إِسْرَارًا ﴾{نوح:٩}))[٣٢].

وقال الفيومي(ت٧٧٠هـ): (((س ر ر) السرّ: ما يكتم وهو خلاف الإعلان والجمع الأسرار وأسررت الحديث إسراراً أخفيته يتعدى بنفسه ، وأما قوله تعالى ﴿تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ ﴾{الممتحنة: ١} فالمفعول محذوف والتقدير تسرون إليهم أخبار النبي - صلى الله عليه وسلم - بسبب المودة التي بينكم وبينهم مثل: قوله تعالى﴿ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ ﴾ {الممتحنة: ١}، ويجوز أن تكون المودة مفعولة والباء زائدة للتأكيد مثل (أخذت الخطام وأخذت به) وعلى هذا فيقال:(أسر الفاتحة وبالفاتحة)، قال الصغاني:(أسررت المودة وبالمودة)، ودخول الباء حملاً على نقيضه والشيء يحمل على النقيض كما يحمل على النظير ومنه قوله تعالى ﴿ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا ﴾ {الإسراء: ١١٠} وأسررته: أظهرته فهو من الأضداد))[٣٣].

ومن هذا الذي تقدم يتبين لنا أن تعدي الفعل (أسرّ) بالباء أصل باعتبار الاستعمال اللغوي للفعل وباعتبار المعنى من حيث أنه يدلّ على الإظهار مثل (جهر)، ولا حاجة لحمله على نقيضه. فالأصل في اللغة الاستعمال وليس الافتراض، ولا بأس من حمل الأمر على الكثرة والقلة، ولعله من اللطيف أن يُلمح معنى الحرف المُعَدّى به مع الفعل لتُفيد من ذلك معنى زائدًا باعتبار تركّبه مع الفعل.

٣- حَمْلُ الفعل (ألَمّ) على الفعل (أعزّ):

وردت لفظة (أذلة) وهي جمع لكلمة (ذليل) متعدية بـ(على) في قوله تعالى: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾{المائدة: 55}، في حين يذهب بعض المفسرين والنحويين إلى أن الفعل (ذلّ) يتعدى باللام فيُقال: ذلّ له[٣٤].

وذهب فريق آخر من المفسرين إلى القول بأن (أذلة) حُملت على (أعزّة) حمل النقيض على النقيض، نقل ذلك الآلوسي إذ قال: ((وقيل: عديت الذلة بـ(على)؛ لأن العزة في قوله تعالى ﴿أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ عُديت بها كما يقتضيه استعمالها، وقد قارنتها فاعتبرت المشاكلة، وقد صرّحوا أنه يجوز فيها التقديم والتأخير، وقيل: لأن العزة تتعدى بـ(على)، والذلة ضدها، فعوملت معاملتها؛ لأن النظير كما يحمل على النظير يحمل الضد على الضد كما صرّح به ابن جني وغيره))[٣٥].

ووجّه السمين الحلبيّ ذلك من جهة المعنى الجديد المُستفاد من تركّب الفعل مع (على) فقال: ((وكان الظاهر أن يقال : أذلة للمؤمنين كما يقال تذلل له ، ولا يقال : تذلل عليه للمنافاة بين التذلل والعلو لكنه عدي بـ(على) لتضمينه معنى العطف والحنو المتعدي بها، وقيل: للتنبيه على أنهم مع علو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم أجنحتهم))[٣٦].

٤- حَمْلُ الفعل (آمن) على الفعل (كفر):

ورد الفعل (آمن) متعدياً بالباء واللام في قوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِىَّ وَيَقُولُونَ هُوَ

أُذُنُۚ قُلۡ أُذُنُ خَيۡرٖ لَّكُمۡ يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤۡمِنُ لِلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ {التوبة:٦١} ويرى بعض المفسرين والنحويين أن الأصل فيه أن يتعدى باللام، ومنهم من يرى أن الباء واللام زائدتان[٣٧].

وفي توجيه هذه الآية يقول الزمخشري: ((فإن قلت: لم عُدِيَ فعل الإيمان بالباء إلى الله تعالى وإلى المؤمنين باللام؟ قلت: لأنه قُصِدَ [illegible] يق بالله الذي هو نقيض الكفر به، فعدى بالباء، وقُصِدَ السماع من المؤمنين وأن يسلَّم لهم ما يقولونه ويصدقه لكونهم صادقين عنده فعُدِّيَ باللام، ألا ترى إلى قوله: ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا وَلَوۡ كُنَّا صَٰدِقِينَ ﴾ {يوسف:١٧}))[٣٨].

وقال أبو البقاء الكفوي: ((والإيمان المعدّى إلى الله: معناه التصديق الذي هو نقيض الكفر، فيُعدى بالباء؛ لأن من دأبهم حمل النقيض على النقيض، كقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا وَلَوۡ كُنَّا صَٰدِقِينَ ﴾ {يوسف:١٧}، أي: بمصدق، وفي (مؤمن) مع التصديق إعطاء الأمن، لا في مصدق، واللام مع الإيمان في القرآن لغير الله، وذلك لتضمين معنى الاتباع والتسليم))[٣٩].

وقال أبو يحيى السنيكي(ت:٩٢٦هـ): ((عدى الإيمان إلى الله بالباء؛ لتضمنه معنى التصديق، ولموافقته ضده وهو الكفر، في قوله تعالى ﴿ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ ﴾ {النحل: ١٠٦} ، وعداه إلى المؤمنين باللام؛ لتضمنه معنى الانقياد))[٤٠].

ونقول إذا كان مجيء الفعل (آمن) متعديا بالباء مما درج القرآن الكريم على استعماله وفي مواطن كثيرة قاربت المائة موضع نحو قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ ﴾ {البقرة:٣}، وقوله تعالى﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ ﴾ {البقرة:٤}، وقوله تعالى: ﴿ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ فَٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ ﴾ {النحل:٢٢}، فلِمَ لا يكون هذا أصلاً في بابه من التعدّي بالباء، وهذا استعمال قرآني كما أن تعدّيه باللام استعمال قرآني؟ ولا بأس أن يُلمح المعنى الذي أفاده الحرف عند تركّبه مع الفعل عل نحو ما أشار إليه بعض مَن وجهّه الآية السابقة. وإلا فمن غير المعقول أن تُحمَل هذه الكثرة من السماع على نقائضها. وما الحكمة أو الداعي لأن يُحمَل أحدهما على الآخر؟ .

ويُضاف إلى ذلك أنّ النحويين توسّعوا في الحروف ما لم يتوسّعوا في غيرها، ومما هو مُسَلَّمٌ به أن الحروف معانيها في غيرها، أي: في الأفعال التي تتعلق بها؛ لذا لا نرى ضَيْرًا من القول أن الفعل ربما تعدّى بهذا الحرف أو ذاك. ورحم الله العلامة المنتجب الهمذاني(ت:٦٤٣هـ) حين اختصر المسألة فقال: ((فعل(الإيمان) يُعدّى بنفسه وبالباء واللام، يُقال: آمنه، وآمن به، وآمن له، وقد ورد التنزيل بهن))[٤١].

المبحث الثاني

(ما حُمل على نقيضه في الأسماء)

كان لدى بعض النحويين ميل إلى قضية التعليل لكل ظاهرة نحوية أو لغوية، فحاولوا أن يجمعوا المتشابهات بعضها إلى بعض، والمتناقضات كذلك؛ ليُعللوا ما ذهبوا إليه. وقد جاءت في القرآن الكريم بعض الأسماء التي حُملت على نقائضها،فمن ذلك:

١-حَمْل (عِجاف) على (سِمان):

وردت كلمة (عِجاف) في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ ﴾ {يوسف:٤٣} جمعا لكلمة (أعْجَف) على غير قياس. ويرى أهل اللغة أن القياس في جمع (عجفاء) هو (عُجْف) مثل (حَمراء) و(حُمْر)[٤٢].

وعلّ الزمخشري (ت:٥٣٨هـ) ورود هذا الجمع بهذه الصيغة بقوله: ((والسبب في وقوع (عِجاف) جمعاً لـ (عجفاء)، و(أفعل وفعلاء) لا يجمعان على (فِعال): حَمْله على (سِمان)؛ لأنه نقيضه، ومن دأبهم حمل النظير على النظير، والنقيض على النقيض))[٤٣]. وأيّده فيما ذهب إليه السمين الحلبي[٤٤].

وقال ابن سيده(ت:٤٥٨هـ): ((وأعجف، والأنثى: (عجفاء)، و(عجف) بغير هاء. والجمع منهما(عجاف)، حملوه على لفظ (سِمان). وقيل: هو كما قالوا (أطح وطاح)، و(أجرب وجراب). ولا نظير لـ(عجفاء وعجاف) إلا قولهم(حسناء وحسان))[٤٥].

وقال أبو حيان(ت٧٤٥هـ) في تعليل ذلك أيضًا: ((وجاء جمع (عجفاء) على (عِجاف)، وقياسه

(عُجْف) كـ(خضراء وخُضْر)، حملا على (سمان)؛ لأنه نقيضه. وقد يحمل النقيض على النقيض، كما يحمل النظير على النظير))[٤٦].

وقال صاحب اللباب في علوم الكتاب(ت:٧٧٥هـ): ((وليس في كلام العرب (أفعل وفعلاء)، وجمعها على (فعل) غير (أعجف وعجاف)، هي شاذة حملوها على لفظ (سمان)؛ لأنهما نقيضان، ومن عادتهم حمل النظير على النظير، والنقيض على النقيض))[٤٧].

يتبين لنا مما مرّ أن النحويين وأصحاب المعاجم يكادون يجمعون على أن كلمة (عجاف) محمولة على نقيضتها (سِمان)، وإن كان بعضهم أشار إلى وجود نظائر لذلك على نحو ما ذكره ابن سيده وغيره.يُضاف إلى ذلك أن اللغويين والنحويين أشاروا إلى بعض الجموع أنها سماعية يُتوقف عندها ولا يُقاس عليها فهلا كانت كلمة (عجاف) مثل ذلك، ولا حاجة لحملها على غيرها؟

٢- حمل (السَّلم) على (الحرب) في التأنيث:

وردت كلمة (السَّلم) في قوله تعالى: ﴿ وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا ﴾ {الأنفال:٦١}، وذهب بعض المفسرين والنحويين إلى أن الضمير في (لها) عائد على (السّلم)، قال أبو حيان: ((والسّلم) يذكر ويؤنّث. فقيل : التأنيث لغة ، وقيل على معنى المسالمة ، وقيل حملاً على النقيض وهو الحرب ، وقال الشاعر:

وأفنيت في الحرب آلاتها وعدت للسّلم أوزارها))[٤٨].

وقال أبو علي الفارسي(ت:٣٧٧هـ): ((والسّلم الذي هو الصلح يذكر ويؤنث، فمن التأنيث قوله تعالى: ﴿ وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا ﴾ {الأنفال:٦١}))[٤٩].

وقال أبو البقاء العكبري(ت:٦١٦هـ): ((و(السّلم) بكسر السين وفتحها لغتان، وقد قرئ بهما، وهي مؤنثة، ولذلك قال: ﴿ فَٱجْنَحْ لَهَا ﴾))[٥٠].وقال الآلوسي: ((﴿ فَٱجْنَحْ لَهَا ﴾ أي: للسّلم، والتأنيث لحمله على ضده وهو الحرب فإنه مؤنث سماعي))[٥١].

يتبيّن لنا من مجموع ما مرّ من أقوال علماء اللغة والتفسير أنهم يُوردون ثلاثة أقوال في توجيه عود ضمير المؤنث وهي:

١ – أنّ (السّلم) مما يُذكّر ويُؤنث، وهذا رأي الجمهور.

٢ – حَمل (السّلم) على معنى المسالمة، وهي مؤنث.

٣- حمل (السّلم) على نقيضيها وهي (الحرب).

ونقول إذا كان تأنيث كلمة (السَّلم) لغة مشهورة عند العرب شأنها شأن كثير من كلمات اللغة التي تُذكّر وتُؤنث فلا داعي لحملها على نقيضتها (الحرب) والإكثار من الوجوه في توجيه النصوص. ويُؤيّد ذلك أن أهل اللغة يذهبون إلى أنّ ما كان سببه اختلاف لغات العرب فلا مجال لتأويله أو حمله على غيره[٥٢].

المبحث الثالث

(ما حُمل على نقيضه في الأدوات)

جاءت بعض الأدوات في اللغة العربية متشابهة في عملها وإن اختلفت معانيها، وربما تناقضت، وهذا ما حمل بعض النحويين وغيرهم إلى القول بحمل بعضها على بعض دون الإشارة إلى ما كان منها أصلا أو فرعًا، ومن هذه الأدوات:

١- حَمْل (لا) النافية على (إنّ):

قرأ ابن كثير قوله تعالى: ﴿ يَتَنَٰزَعُونَ فِيهَا كَأۡسٗا لَّا لَغۡوٞ فِيهَا وَلَا تَأۡثِيمٞ ﴾ {الطور:٢٣} بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع والتنوين.

وقال الأصبهاني (ت:٥٣٥هـ) في توجيه هذه الآية: ((قرأ ابن كثير ﴿لَا لَغۡوَ فِيهَا وَلَا تَأۡثِيمَ﴾ بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع والتنوين.فمن نصب أعمل (لا) في الموضعين وهي تنصب النكرة بلا تنوين؛ لأنَّها مشبهة بـ (إنَّ)، وذلك أنّ (إنَّ) موجبة و(لا) نافية. والعرب تحمل النقيض على النقيض. كما تحمل النظير على النظير، فلما كانت (إنَّ) تنصب الاسم وترفع الخبر، أعملوا (لا) ذلك العمل))[٥٣].

ونقل الشيخ خالد الأزهري(ت:٩٠٥هـ) عن أبي البقاء قوله: ((إنما عملت (لا) عمل (إنّ) ؛لأنها نقيضتها، والشيء يحمل على نقيضه، كما يحمل على نظيره))[٥٤].

وقال السيوطي(ت:٩١١هـ) في كلامه على أقسام العلل التي تطّرد في كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم : ((وعلة نقيض مثل نصبهم النكرة بـ(لا) حملا على نقيضتها (إنّ)))[٥٥].

ولا يخفى مما مرّ من أقوال النحويين في حمل (لا) على (إنّ)حرصهم في توجيهاتهم على تفسير الظواهر النحوية وتعليلها، ونرى أن الأمر لا يكاد يعدو التوافقات اللغوية، فالعربي لم يكن يدُر في خَلَده شيء من هذه التعليلات التي افترضها علماء القرون اللاحقة التي اتّسمت بالترف الفكري .

٢- حَمْل (كَمْ) الخبرية على (ربَّ):

وردت كلمة (كمْ) الخبرية في قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَهَا﴾ {الأعراف:٤}.

وقال السمين الحلبي عند حديثه عن (كَمْ) في هذه الآية: ((وإنما كان لها صدرُ الكلام لوجهين أحدهما: مضارعتُها لـ(كم) الاستفهامية. والثاني: أنها نقيضةُ (رُبَّ)؛ لأنها للتكثير و(رُبَّ) للتقليل، فحُمِل النقيضُ على نقيضه كما يحملون النظير على نظيره))[٥٦].

وعلّل ابن الورّاق(ت:٣٨١هـ) مجيئها مبنيّة بقوله: ((إن قال قائل: لِمَ وجب أن تبنى (كم)؟ قيل له: إنما وجب بناؤها في الخبر، لأنها نقيضة (ربَّ) و(ربَّ) حرف، فوجب أن تجري نقيضتها مجراها، إذ كان قد دخلها معنى الحرف، ووجب بناؤها في الاستفهام، لتضمنها معنى حرف الاستفهام، فقد استحق البناء لما ذكرناه في الوجهين... وإنما وجب أن يخفض بها في الخبر، وينصب بها في الاستفهام لوجهين:

أحدهما: أنها في الخبر نقيضة (ربّ)، فكما وجب الخفض بـ(رب) وجب الخفض بنقيضتها))[٥٧].

وقال ابن جني عنها أيضًا: ((وجروا بـ(كم) في الخبر؛ لأنها نقيضة (رُبَّ) ألا ترى أن (ربَّ) للتقليل و(كم) للتكثير))[٥٨].

نتائج البحث

ومما تقدم نستطيع أن نستخلص ما يلي من النتائج:

أولا- الأصل في أخذ اللغة وجمعها وتقعيد قواعدها هو السماع، وإذا كان السماع ورد باستعمال ما فالأصل فيه أن يُعتبر في وروده في اللغة، ولا حاجة لأن يؤول قليل السماع على كثيره، فهذا ورد وهذا ورد، ولا بأس أن يُحمل الأمر على الكثرة والقلة فيُقال الكثير في الاستعمال كذا والقليل كذا دون الحاجة إلى حمل الثاني على الأول والتعليل له.

ثانيًا- لقد كان من أسباب اللجوء إلى ظهور هذا المصطلح هو حرص النحويين واللغويين التعليل وإيغالهم لكل ظاهرة من الظواهر اللغوية والنحوية، وهذا ما وسع دائرة التأويل حتى أخرجته عن حدّ الضرورة التي يكاد يتفق عليها الجميع.

ثالثًا- كان الجنوح إلى الإكثار من الوجوه في تحليل الكلام وتفسيره أثر في اللجوء إلى القول بحمل بعض الكلمات على نقائضها، ولعل مبدأ ذلك كان من الترف الفكري الذي رافق بعض الأزمنة.

رابعًا- إنّ القول بحمل النقيض على النقيض يُفضي إلى إلغاء المعاني التي تترتب على تركّب الفعل مع الحروف المختلفة.

الهوامش

[1] – أمالي ابن الشجري: ٣٦٨/٢.

[2] – قيل : إنها نزلت في أبي جهل لأنه كان يقول: أنا أعزّ من بها- يعني مكة- وأكرم.

[3] – البحر المحيط: ٢٥/٧، ومثله قوله تعالى﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا ﴾ ، أي: أمرناهم بالطاعة فعصوا، ينظر البحر المحيط: ٢٤/٧،والدرّ المصون: ٣٢٨/٧.

[4] – الدر المصون: ٣٢٨/٧.

[5] – العين مادة (نقض): ٥٠/٥.

[6] – الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية مادة (نقض): ١١١٠/٣، وينظر لسان العرب مادة (نقض): ٢٤٥/٧.والظهر إذا حُمِلَ عليه سُمع له نقيض كنقيض البينان إذا تداعى؛ لذلك شُبّه به.

[7] – ينظر في تخريج الحديث النهاية في غريب الحديث والأثر: ٢٢٤/٥.

[8] – لسان العرب مادة (نقض): ٢٤٥/٧، وينظر مقاييس اللغة: ٤٧٠/٥.

[9] – أساس البلاغة: ٢٩٩/٢.

[10] – رسالة منازل الحروف: ٧٢، وينظر معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم: ١٢٤.

[11] – موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ١٧٢٦/٢.

[12] – معجم اللغة العربية المعاصرة مادة (ن ق ض): ٢٢٧١/٣، وينظر المعجم الوسيط: ٩٤٧/٢.

١٣ – ينظر المنصف لابن جني: ٦٩، والجنى الداني: ١٨٤.

١٤- ينظر: الخصائص: ٣٩١/٢.

١٥ – ينظر الخصائص: ٣١٣/٢، ومغني اللبيب: ٨٨٧ .

١٦ – الخصائص: ٣١٣/٢.

١٧ – الخصائص: ٣٩١/٢.

[18] – حاشية الشهاب: ٢٧/٥، وينظر روح المعاني: ١٠٩/٦.

[19] – الكليات: ١٠٣٤/١.

[20] – روح المعاني: ٥٣٤/٨، وينظر التضمين النحوي في القرآن الكريم: ٥٦/٢..

[21] – مفتاح العلوم: ٣٩.

[22] – شرح المفصل: ٢٦٣/١.

[23] – ينظر الدر المصون: ٥٥٨/٦،

[٢٤] – ينظر البحر المحيط: ٣٢٨/٦، والدر المصون: ٥٥٨/٦.

[٢٥] – ديوان كثير عزة: ١٠١.

[٢٦] – أمالي ابن الشجري: ٧٤/١، وينظر: ١٩٢/٣.

[٢٧] – البحر المحيط: ٣٤٦/٥.

[٢٨] – الحجة في القرّاء السبعة لأبي علي الفارسي: ١٢٩/٢، وينظر إعراب القرآن المنسوب خطأ للزجاج: ٢٥/١.

[٢٩] – التطبيق النحوي: ٣٦٢.

[٣٠]- ينظر التبيان في إعراب القرآن: ١٢١٧/٢، وغريب القرآن لابن قتيبة:٤٦١، وإعراب القرآن للنحاس: ٢٧١/٤، والبحر المحيط: ١٩٠/٨.

[٣١]- النحو الوافي: ٥٧٩/٢.

[٣٢] – المفردات في غريب القرآن: ٤٠٤.

[٣٣] – المصباح المنير: ٢٧٣/١.

[٣٤] – ينظر الدر المصون: ٣٠٧/٤.

[٣٥] – روح المعاني: ٣٣١/٣.

[٣٦] – روح المعاني: ٣٣٠/٣، وينظر التضمين النحوي في القرآن: ٣٤٣/١.

[٣٧] – ينظر تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: ١١٧، وينظر التبيان في إعراب القرآن: ٦٤٨/٢.

[٣٨] – الكشاف: ٢٨٥/٢، وينظر الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢٨٦/٣، وروح المعاني: ٣١٦/٥.

[٣٩] – الكليات لأبي البقاء الكفوي: ٢١٢/١، وينظر: ٤٨/١.

[٤٠] – فتح الرحمن في كشف ما يلتبس في القرآن: ٢٣٣.

[٤١] – الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢٨٦/٣.

[٤٢] – ينظر إعراب القرآن العظيم لابن السنيكي: ٣٤٣/١.

[٤٣] – الكشاف: ٤٧٣/٢.

[٤٤] – الدر المصون: ٥٠٢/٦.

[٤٥] – المحكم والمحيط الأعظم: ٣٣٦/١.

[٤٦] – البحر المحيط: ٢٨١/٦، وينظرالمفردات في غريب القرآن: ٥٤٨.

[٤٧] – اللباب في علوم الكتاب: ١١٤/١١.

[٤٨] – البحر المحيط: ٣٤٦/٥، والبيت مجهول القائل.

[٤٩] – الحجة في القراءات: ١٩٨/٦.

[٥٠] – التبيان في إعراب القرآن: ٦٣٠/٢.

[٥١] – روح المعاني: ٢٢٢/٥.

[٥٢]- ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو:٨٥ .

[٥٣] – إعراب القرآن للأصبهاني: ٤٠٠.

[٥٤] – ينظر شرح التصريح على التوضيح: ٣٣٦/١.

[٥٥] – الاقتراح في أصول النحو وجدله: ٧٢.

[٥٦] – الدر المصون: ٢٤٨/٥.

[٥٧] – علل النحو: ٤٠٣.

[٥٨] – المنصف لابن جني: ٦٩.

Abstract

(What is carried on its opposite in the Qur'an)

Grammarians and linguists have variety of ways in interpreting what is yet to come in agreement with the grammar rules in the Arabic eloquent speech texts. From these methods that the grammarians and the linguists used is what they called interpreting through the contrast by the contrast. This method was used in pointing out the grammatical and linguistic reason especially with the linguistic scientists who are known for their attention to the grammatical reasons.

Arabs used to use the word and wanted its opposite that makes the grammarians interpret the deleted through the mentioned.

In this research paper I will try to definite this term and point out what the linguistic scientists said concerning it.
My study relied on the HollyQuranfor its specially in the study of the Arabic Languageand the high interest in listening it.

The study required to be in three chapters, preceded by an introduction and concluded by pointing out what I reached to.

The first chapter tackled (interpreting the opposite in verbs). The second chapter talked about (the opposite in nouns), while the thirdchapter devoted to point out (interpreting theopposite in tools).

I was keen that my study the practical texts represent the majority of my quotations because of the people high interest in listening them.

(ما حُمْل على نقيضه في القـــرآن الكريم)

الملخص

تعددت طرق النحويين واللغويين في تأويل ما لم يأتِ موافقًا للقواعد النحوية في نصوص فصيح الكلام، وكان من هذه الطرق التي لجأ إليها النحويون واللغويون أيضًا ما اصطلح عليه عندهم (حَمل النقيض على النقيض)، وهذا ما تُشير إليه كلمة (حَمْل) إذ هي إحدى الألفاظ المرادفة لكلمة (تأويل).وغالبًا ما كان هذا المصطلح يُستعمل لبيان العلة النحوية واللغوية عندما يتعدّى فعل بغير الحرف الذي اشتهر تعدّيه به، أو عند استعمال أداة بغير ما أُشتهرت به من الاستعمال، ولاسيّما عند العلماء الذين عُرف عنهم الاهتمام بالعلل النحوية. وربّما أطلقت العرب اللفظ وأرادت نقيضه، ومن النحويين من ذهب إلى أبعد من ذلك حين حمل المحذوف على نقيضه المذكور.

ونحن في هذه الورقات سنحاول الوقوف على تعريف هذا المصطلح ومَنْ قال به من العلماء، وهل من سبيل للاستغناء عن هذا المصطلح دون الإخلال بما تعارف عيله النحويون من القواعد؟ واتخذت من القرآن الكريم ميدانًا لهذه الدراسة، إذ يُمثل القمّة في السماع.

وقد اقتضى منهج البحث في هذا الموضوع أن يكون في ثلاثة مباحث تسبقها مقدمة وتتبعهما خاتمة بيّنت فيها ما توصلت إليه من نتائج.

فخصصت المبحث الأول للحديث عن (حمل النقيض على النقيض في الأفعال)، في حين خصصت المبحث الثاني للحديث عن (حمل النقيض على النقيض في الأسماء)، والثالث للحديث عن (حمل النقيض على النقيض في الأدوات).

وقد حرصت أن يأخذ الجانب التطبيقي من النصوص الحيّز الأكبر من البحث لأنه يمثل السماع وهو المعنيُّ بالدرجة الأولى، والله وليّ التوفيق.